الإدارة المالية

(المحاضرة الثانية عشرة)

أ. د. منذر مرهج

المخزون السلعي

إن الوظيفة الرئيسية للمخزون السلعي هي الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك، فليس من الضروري أن تتساوى معدلات استهلاك سلعة ما مع معدلات إنتاج هذه السلعة، كما هو في الحالات الزراعية حيث تنتج في موسم معين وتستهلك على مدار العام.

وبدلاً من ربط الإنتاج بالاستهلاك مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة يعاني منها كل من المنتجين والمستهلكين، يلجأ المنتجون إلى سياسة التخزين لتحقيق تلك الموازنة، لهذ فإن التخزين يخلق منفعة زمنية للسلع تتمثل في القيمة المضافة الناشئة عن إيجاد السلعة وتوفيرها في وقت الطلب عليها.

وهذه الوظيفة التي تتمثل في المنفعة الزمنية، لها تكاليف تتمثل في الأموال المستثمرة في المخزون السلعي وفيما قد يتعرض له من مخاطر التقادم والتلف وتغيرات الأسعار، إلا أن تخفيض هذه التكاليف عن طريق تقليل المخزون قد يسفر عن تكاليف أخرى تنجم عن نفاذه، ولهذا فإن من أبرز مهام الإدارة الاقتصادية أن تحدد المستوى المناسب من المخزون بحيث لا يزيد تكاليف الاحتفاظ به عن تكاليف نفاده وهي مهمة لا تخلو من الصعوبة لارتباطها بسياسة الإنتاج والبيع.

الحجم الاقتصادي للطلبية:

عند تحديد الكمية الاقتصادية (الحجم الاقتصادي الأمثل للطلبية) ينبغي الأخذ في الاعتبار ثلاثة عناصر رئيسة هي:

أ . الكمية التي يحتاجها المشروع من صنف معين خلال الفترة المقدرة للإنتاج.

ب . تكاليف الطلبية الواحدة سواء منها التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وتشمل عادة تكاليف التقدم بالطلب وملخص العطاءات والاتصال ومصادر التوريد وإبرام العقود ومتابعة التوريد بالإضافة إلى النقل والفحص والاستلام.

جـ . تكاليف التخزين، وتشمل جميع الأعباء التي يتحملها المشروع بغية الاحتفاظ بالوحدات المخزنة والمحافظة عليها، وتتمثل في تكلفة رأس المال المستثمر والإيجار وأقساط التأمين وأجور العاملين في المخازن والاستهلاكات الخاصة بآلات النقل وأدواته والمصاريف العامة وأعباء المخاطر.

ويمكن تحديد الحجم الاقتصادي للطلبية بطريقة تحليلية وأخرى رياضية كما هو موضح من خلال المثال التالي:

تخطط إحدى المنشآت مشترياتها من المخزون على أساس سنوي، وتستعمل هذه المنشأة 2000 وحدة من المخزون في السنة، وعلى افتراض أن:

أ . العبء السنوي للاحتفاظ بالمخزون (التكلفة المتغيرة) =20% من متوسط قيمة المخزون.

ب . تكلفة إصدار طلبية الشراء الواحدة = 8 و . ن.

جـ . سعر الوحدة = 1 و . ن.

فإذا علمت أنه باستطاعة المنشأة شراء المخزون على شكل طلبيات متعددة وبالكميات التالية:

1 . 100 وحدة

2 . 200 وحدة

3 . 400 وحدة

4 . 500 وحدة

5 . 1000 وحدة

6 . 2000 وحدة

فما هو الحجم الاقتصادي للطلبية من بين تلك الكميات؟

الطريقة التحليلية:

حجم طلبية الشراء	100	200	400	500	1000	2000
عدد الطلبيات اللازمة (2000 وحدة ÷ حجم الطلبية)	20	10	5	4	2	1
متوسط قيمة المخزون= حجم الطلبية /2	50	100	200	250	500	1000
تكلفة الاحتفاظ بالمخزون= 20% من متوسط قيمة المخزون	10	20	40	50	100	200
مجموع تكلفة إصدار طلبيات: عدد الطلبيات × 8 و. ن.	160	80	40	32	16	8
التكلفة الكلية	170	100	80	82	116	208

يتضح من العمليات الحسابية السابقة أن أفضل طريقة للمنشأة من الناحية الاقتصادية لشراء هذه المادة هي أن تطلب (5) طلبيات حجم كل واحدة منها 400 وحدة، وبالتالي تكون هذه الطلبية (400 وحدة) هي الحجم الاقتصادي للطلبية.

الطريقة الرياضية:

يمكن تحديد أفضل حجم اقتصادي للطلبية عن طريق استخدام المعادلة الآتية:

$$Q = \sqrt{(2DS/H)}$$

حيث:

Q: حجم الطلبية الأمثل.

D: الطلب السنوي.

S: تكلفة الطلبية الواحدة.

H: تكلفة الاحتفاظ بالوحدة الواحدة سنوياً.

مثال: بفرض أن كمية الاستخدامات السنوية للمنشأة من صنف معين تبلغ 2000 وحدة، وتكلفة التزويد بالمخزون في كل مرة هي 100 و. ن. وهي تكلفة ثابتة غير مرتبطة بحجم الكمية المشتراة في كل مرة، تبلغ تكلفة الاحتفاظ بالمخزون للوحدة من الصنف المعين 2.5 و. ن. في السنة، فما هو حجم الطلبية الاقتصادية؟

$$Q = \sqrt{(2DS/H)}$$

$$Q = \sqrt{(2 \times 2000 \times 8 / 0.2)} = \sqrt{160000} = 400 \text{ M. U.}$$

مثال: معدل الاستخدام اليومي الثابت من صنف معين في إحدى المنشآت 10 وحدات في اليوم، وتكلفة التخزين للوحدة على أساس شهري 40 قرشاً، بينما تكلفة إعادة الطلب تساوي 150 و. ن.

المطلوب: معرفة الفترة التي تنقضي بين كل طلبية وأخرى (T).

D = 365 x 10 = 3650 Units

H = 12 x 40/100 = 4.8 M. U.

S = 150 M. U.

$$Q = \sqrt{(2 \times 150 \times 3650 / 4.8)} = 477.62 \text{ M. U.}$$

$$T = 477.62 / 10 = 47.76 \text{ Days}$$

5 . تلعب سياسة تقدير المخزون السلعي دوراً هاماً في تحديد حجم الأرباح، والسبب في ذلك هو أن تقويم المخزون يؤثر في النتائج النهائية.

فإذا تم التقويم في أسعار المخزون بأكثر من قيمته فذلك يؤدي إلى زيادة الأرباح، بينما إذا تم التقويم في أسعار المخزون بأقل من قيمته، فهو يؤدي إلى انخفاضٍ في الأرباح. لهذا إن عدم الدقة في تقويم المخزون يجعل الميزانيات غير قادرة على التعبير عن المركز المالي للمنشاة.

ويتم بشكل عام، تقويم المخزون السلعي وفق القاعدة القائمة على اعتبار سعر السوق، أو التكلفة أيهما أقل، والسياسة المثلى تقضي بتقدير قيمة المخزون بسعر التكلفة: وهو يتكون من جميع التكاليف التي تدخل في إنتاج السلع بشكل مباشر، أو غير مباشر، على أن يستثنى من هذه القاعدة السلعة التي تفقد قيمتها بسبب التلف، أو التقادم حيث تقدر قيمتها تبعاً لفائدتها الحالية، هذا وتقدر قيمة المخزون وفقاً لأنواعه ، فمخزون المواد الأولية يقدر بسعر الشراء، وتضاف إليه التكاليف المباشرة وغير المباشرة في حالة تقدير السلعة نصف المصنعة، أو المصنعة، أما فيما يتعلق بسعر السوق فهناك وجهتي نظر:

الأولى: وتعد أن سعر السوق هو السعر الاستبدالي المتمثل في المبلغ الواجب دفعه لقاء السلع الجديدة لإحلالها بدلاً من السلع الموجودة في آخر المدة . أي أن سعر السوق هو السعر الذي تستطيع به المنشأة إحلال بضاعة مماثلة محل البضاعة الموجودة، وبالنسبة للمنشآت الصناعية فإن سعر السوق يعادل ما تتكلفه المنشأة قيمة المواد الأولية، وأجور العمال، والمصاريف الأخرى وفق الأسعار حين التقويم.

الثانية: تعد أن سعر السوق يمثل صافي القيمة البيعية للمخزون السلعي في تاريخ التقويم إن وجهتي النظر المذكورتين قد تنطويان على أخطار قد تظهر، إما عن طريق إضافة أرباح متوقعة ولم تحقق فعلاً، أو خسائر ينتظر تحقيقها، مع أنها لم تتحقق وذلك إذا كانت الأسعار الجارية منخفضة.